

العتاق واليه الرجوع الذي رهن به العبد في الاقل
 من هذه الاشياء الثلاثة ليس للرهن ان يرهين او يغيره او
 يوجز او يوجب او يودعه عند اجبتي ليس في عماله فلو
 اودعه عند غيره ضمن ولو كان الرهن مصحفا او كتابا
 ليس له ان يقرضه بغير اذنه فان كان باذنه فما دام يقرض
 فيه كان عاربه فاذا فرغ عند ما عاد مصحفا لو غاب الرهن
 وحالف المرتهن بهلاك الرهن المنقول رفع اليه القصاص حتى
 يسبغه ويملك الشئ ويرفعه الى المرتهن اذ اسلم الرهن
 المرتهن او جلا على بيع المهرول فله ان يسبغه بغير اذنه
 وانه علم **في الافسكاف الرهن** اذ ارهن شيئا
 بغير قيد وطالبة المرتهن بقضاء الدين بائس فابى احصار
 الرهن فان كان للرهن حمل وموتة فانه يجبر الرهن
 على قضاء الدين بعد ما يخلف ما بقى الرهن ولا يجبر
 على الاحصار وان كان شيئا ليس بحمل وموتة لا يجبر
 على قضاء الدين قبل الاحصار رجل رهن عبد بالف
 درهم فقصي حصته احداهما لم يكن له ان يقبضه حتى يودي
 باقي الدين على رواية المبسوط وعلى رواية الربايات

خط لو كان الرهن مصحفا او كتابا ليس له ان يقرضه بغير اذنه

نظرة

له ذلك

له ذلك المرتهن ان يطالب الرهن برئته ويجب له ان
 عليه ان يمكنه من بيع الرهن حتى يقبضه الدين من ثمنه فاذا
 قضاه الدين قبل له ستم الرهن اليه رجل رهن عبد شيئا
 القابالف ثم اعطاه عبدا قيمته الف رهن مكان الاول
 فالاول رهن حتى يردده اليه الرهن لو مات الرهن باع
 وصية الرهن لبقضي الدين وان لم يكن له وصي نصبت
 له وصيا واحده يسبغه الشاة المبرونه اذا ماتت فرفع
 حله ما وصار له وفي عشرة فلو رهن بعشرة بفتك
 بذلك الرهن مضمون باقل من قيمته ومن الدين عندنا
 وعندت ارضي رهنه هو امانة ونفسه او امان الرهن
 عشرة وقيمة الرهن عشرة فالرهن يكون مضمونا
 بقيمة عشرة عندنا وعنده يكون امانة اذ انفا شيئا
 عقد الرهن ثم اراد المرتهن حمله له ذلك ولا يطالب
 الا بالرد على سبيل الفسخ رطل في واقية الغودر
 بعشرة درهم فاطل السوس فصارت قيمته عشرة
 فانه يفتك به برهمن ونصف رجل رهن بجمرة فوصا
 وهي مع الورق اوى عشرة فذهب او ان الورق

درهما فهو رضا درهم رهن بحصته عشرة
 بعشرة فصار حراما حلالا وتا عشرة

في خمسة امانة عندنا وانه كان امانة
 وقيمة الرهن عشرة

خط ولا يطالب الرهن الا بالرد على الفسخ